

Distr.: General
31 August 2023
Arabic
Original: English



الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2685 (2023) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 كانون الأول/ديسمبر 2023، وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم له كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ الولاية. ويغطي هذا التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 7 أيار/مايو 2023 إلى 20 آب/أغسطس 2023، ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، مع إدراج الاعتبارات الجنسانية فيه باعتبارها مسألة شاملة.

ثانياً - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - تدهورت الحالة في السودان بشكل ملحوظ بسبب استمرار القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع منذ 15 نيسان/أبريل. وظلت الخرطوم ومدينتا أم درمان وبحري المجاورتان بؤرة العنف. وسيطرت قوات الدعم السريع على معظم العاصمة، وعلى دارفور باستثناء أجزاء من الفاشر ونياالا، بينما ظلت القوات المسلحة السودانية تسيطر على الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد، ومعظم "المنطقتين" في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأدت الاشتباكات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو والقوات المسلحة السودانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى زيادة زعزعة استقرار السودان. ولم تتجح المبادرات الدبلوماسية الإقليمية والدولية في وقف القتال، حيث ظل الجانبان عازمين على تحقيق نصر عسكري.

3 - وفي أيار/مايو، أقال الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة السودانية، كبار المسؤولين والضباط العسكريين والسفراء المشتبه في دعمهم لقوات الدعم السريع، وجمد حساباتهم المصرفية. وأنهى أيضاً انتداب موظفي الخدمة المدنية المعارين إلى قوات الدعم السريع.



وفي 19 أيار/مايو، أصدر الفريق أول البرهان مرسوماً بإقالة الفريق أول محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، من منصبه كنائب لرئيس مجلس السيادة. وحل محله مالك عقار، عضو مجلس السيادة الذي يقود فصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال؛ وقام أيضاً الفريق أول البرهان بتعيين الفريق شمس الدين كباشي، عضو مجلس السيادة، نائبا لقائد القوات المسلحة السودانية، وعضوين عسكريين آخرين في مجلس السيادة، هما الفريقان ياسر عطا وإبراهيم جابر، مساعدين للقائد.

4 - وفي تسجيل صوتي في 20 حزيران/يونيه، وصف الفريق أول دقلو تصرفات قوات الدعم السريع بأنها تهدف إلى إزالة النظام السابق، بينما أكد على أن "الحرب ستكون بمثابة جسر لتحقيق أهداف الثورة". وفي 28 تموز/يوليه، نشرت قوات الدعم السريع شريط فيديو للفريق دقلو يدّعي فيه أن الحرب يمكن أن تنتهي في غضون 72 ساعة إذا أزيلت القيادة الحالية للقوات المسلحة السودانية.

5 - وزادت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من التعبئة. وفي 27 حزيران/يونيه، دعا الفريق أول البرهان الشباب السوداني و "كل القادرين على الدفاع عن أنفسهم" إلى الانضمام إلى القوات المسلحة السودانية. وفي 3 تموز/يوليه، أصدرت القوات المسلحة السودانية تعليمات إلى الوحدات العسكرية باستقبال وتجهيز المقاتلين المدنيين الذين استجابوا لهذا النداء. وفي اليوم نفسه، أعلن زعماء سبع قبائل عربية في دارفور دعمهم لقوات الدعم السريع، مشيرين إلى ضرورة منع إعادة تأسيس النظام السابق، وحثوا أفراد مجتمعاتهم في القوات المسلحة السودانية على الانشقاق للانضمام إلى قوات الدعم السريع. ودعت قوات الدعم السريع قادة الإدارة الأهلية الآخرين إلى أن يحذوا حذوهم. ونُظمت مسيرات مؤيدة للقوات المسلحة السودانية في عدة مناطق من السودان. ودعّم قادة النظام السابقون، بمن فيهم أحمد هارون الصادر بشأنه أمر بإلقاء القبض عليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أنشطة التعبئة التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية في كسلا والقضارف في تموز/يوليه. وفي 15 تموز/يوليه، أعرب الفريق كباشي عن دعمه للحوار السياسي والمبادرات الرامية إلى وقف الحرب، ولكن قادة آخرين في القوات المسلحة السودانية واصلوا معارضتهم للمفاوضات مع قوات الدعم السريع. وفي 15 آب/أغسطس، قدم مالك عقار خريطة طريق لوضع نهاية للحرب ودعا إلى تشكيل حكومة تصريف أعمال.

6 - وفي خضم استمرار العنف، تكثفت جهود السلام الدولية والإقليمية لضمان وقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية. وفي 7 أيار/مايو، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في جلسة استثنائية على المستوى الوزاري لمناقشة الحالة في السودان. وفي 11 أيار/مايو، في جدة، وقع ممثلو قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إعلان الالتزام بحماية المدنيين في السودان وذلك عقب محادثات شاركت في تيسيرها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وبدأت في 6 أيار/مايو. وفي 20 أيار/مايو، وقع الطرفان على اتفاق لوقف قصير لإطلاق النار، والترتيبات الإنسانية في السودان، حدد وفقاً لأوليا لإطلاق النار لمدة سبعة أيام في جميع أنحاء البلاد، اعتباراً من 22 أيار/مايو، وتضمن التزاماً بالقانون الدولي. ولقي الاتفاق ترحيباً واسعاً من أعضاء المجتمع الدولي والجهات الفاعلة السياسية والمدنية السودانية. وفي 29 أيار/مايو، تم تمديد وقف إطلاق النار لمدة خمسة أيام. بيد أن القوات المسلحة السودانية علقت مشاركتها في عملية جدة في 31 أيار/مايو، مشيرةً إلى "انتهاكات متكررة" من جانب قوات الدعم السريع. وفي 1 حزيران/يونيه، علق الميسران المشاركون بالمحادثات بسبب "الانتهاكات الخطيرة المتكررة" من كل من الطرفين. وفي اليوم نفسه، أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على أربع شركات تابعة للطرفين المتحاربين.

7 - وتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني لمدة 24 ساعة في 9 حزيران/يونيه اعتباراً من اليوم التالي، التزم به الطرفان إلى حد كبير. ومع ذلك، استؤنفت الاشتباكات العنيفة فور انقضاء المدة المحددة. وفي 17 حزيران/يونيه، أعلن الميسران المشاركون وقفاً جديداً لإطلاق النار لمدة 72 ساعة على الصعيد الوطني اعتباراً من اليوم التالي. وحذراً من أنهما سينظران في تأجيل المحادثات إذا لم يلتزم الطرفان بوقف إطلاق النار. والتزم الطرفان بوقف إطلاق النار إلى حد كبير في اليوم الأول، لكن القتال استؤنف في اليوم الثاني. وأدى ذلك بالميسرين المشاركين إلى تأجيل المحادثات في جدة في 21 حزيران/يونيه. وفي حين ساهم وقف إطلاق النار في الحد من نطاق القتال أثناء سريانه، فقد استغل الطرفان المتحاربين فترات التوقف للحصول على ميزة عسكرية وزادت أعمال النهب، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. واستمرت المحادثات غير الرسمية بتيسير سعودي بعد ذلك. وفي 27 تموز/يوليه، أعلنت القوات المسلحة السودانية أنه تم التوصل إلى تفاهات أولية بشأن إعلان مبادئ وآلية للرصد والتحقق، ولكنها قالت إنه لا تزال هناك خلافات رئيسية بشأن وجود قوات الدعم السريع في الهياكل الأساسية المدنية.

8 - وفي 27 أيار/مايو، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا واعتمد خريطة طريق لحل النزاع في السودان تتضمن ستة عناصر هي: إنشاء آلية تنسيق لمواءمة الجهود الإقليمية والعالمية؛ والوقف الفوري والدائم والشامل للأعمال القتالية؛ والاستجابة الإنسانية الفعالة؛ وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ والدور الاستراتيجي للبلدان المجاورة والمنطقة؛ واستئناف عملية انتقال سياسي شاملة وذات مصداقية. وشددت خريطة الطريق على أهمية عملية السلام "المنسقة تحت الرعاية المشتركة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء ذوي التفكير المماثل". وفي 4 حزيران/يونيه، صرح مالك عقار بأنه نظراً لأن عضوية السودان لا تزال معلقة في الاتحاد الأفريقي فإن حكومته لا يمكنها مناقشة المبادرة.

9 - وفي 2 و 15 حزيران/يونيه، عقد الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا اجتماعات للفريق الأساسي للألية الموسعة المعنية بأزمة السودان المنشأة في سياق خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لمناقشة سبل المضي قدماً. وضم المشاركون مجموعة رئيسية من الممثلين عن الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والأمم المتحدة، وإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وجنوب السودان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. بالإضافة إلى تشاد وكينيا في الاجتماع الثاني. وأكدوا من جديد أهمية تنسيق الجهود الدولية وناقشوا المجالات ذات الأولوية للمشاركة.

10 - وبموازاة ذلك، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قمة عادية لرؤساء الدول والحكومات في جيبوتي في 12 حزيران/يونيه واعتمدت خريطة الطريق لحل النزاع في السودان. ووسعت خريطة الطريق الوفد الرفيع المستوى لعملية السلام في السودان ليشمل إثيوبيا كعضو رابع بالإضافة إلى جنوب السودان وجيبوتي وكينيا، وعينت ويليام روتو، رئيس كينيا، رئيساً لهذه المجموعة الرباعية المشكلة حديثاً. وأعلنت المجموعة الرباعية في خريطة الطريق عن عزمها ترتيب اجتماع وجهها لوجه بين الفريقين البرهان ودقرو في غضون عشرة أيام، بهدف إنشاء ممر إنساني في غضون أسبوعين وبدء عملية سياسية شاملة في غضون ثلاثة أسابيع. ورفضت السلطات السودانية رئاسة كينيا للمجموعة الرباعية.

11 - وفي 19 حزيران/يونيه، عقد وزراء خارجية دول المجموعة الرباعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماعاً افتراضياً عبر الإنترنت، وفي 10 تموز/يوليه، عقد رؤساء دول وحكومات المجموعة الرباعية اجتماعاً في أديس أبابا. وحضر أيضاً ممثل عن قوات الدعم السريع مؤتمر قمة 10 تموز/يوليه. وأعلنت وزارة الخارجية السودانية أن وفداً حكومياً كان موجوداً في أديس أبابا، ولكنه لم يشارك في الاجتماع بسبب اعتراضه على رئاسة كينيا للمجموعة الرباعية. واختتم اجتماع المجموعة الرباعية ببيانٍ طلب، في جملة أمور، إلى مؤتمر قمة القوة الجاهزة لشرق أفريقيا النظر في إمكانية نشر قواتها لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وفي 11 تموز/يوليه، رفضت وزارة الخارجية السودانية أي نشر لقوات أجنبية في السودان.

12 - وفي 13 تموز/يوليه، عقدت مصر "مؤتمر قمة الدول المجاورة للسودان" في القاهرة الذي جمع رؤساء دول وحكومات البلدان المجاورة للسودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية. ودعا البيان الختامي الطرفين إلى الالتزام بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار واحترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية، وأكد ضرورة إنهاء أي تدخل خارجي. وشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الدولة السودانية ومؤسساتها، واتفقوا على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. واتفقوا أيضاً على تشكيل آلية وزارية تتألف من وزراء خارجية الدول المجاورة للسودان لتنسيق الجهود لحل النزاع. ورحبت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بالوثيقة الختامية للقمة. وعُقد الاجتماع الأول للآلية الوزارية في نجامينا في 6 آب/أغسطس.

13 - وفي 23 و 24 تموز/يوليه، استضافت حكومة جمهورية توغو اجتماعاً لأصحاب المصلحة من دارفور، ومن بينهم جهات فاعلة سياسية وأعضاء الإدارة الأهلية. وحضرت الاجتماع قوات الدعم السريع، ولكن لم تحضره القوات المسلحة السودانية أو أي من الحركات المسلحة الرئيسية من دارفور. وفي الفترة من 4 إلى 9 تموز/يوليه، اجتمع زعماء الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام بالرئيس محمد إدريس ديبي إتنو في تشاد لمناقشة تزايد انعدام الأمن في دارفور، وأزمة اللاجئين في تشاد المترتبة عليه، والحاجة إلى وضع نهاية للحرب.

14 - وواصلت أيضاً الجهات الفاعلة المدنية السودانية، بما فيها القوى السياسية وجماعات حقوق المرأة وشبكات الشباب ولجان المقاومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، معارضة الحرب والدعوة إلى الحوار. وفي 13 تموز/يوليه، أطلقت 75 منظمة من منظمات المجتمع المدني إعلان مبادئ الجهات الفاعلة المدنية لإنهاء الحرب واستعادة الديمقراطية في السودان. وقامت الجهات الفاعلة المدنية بتقديم مبادرات تهدف إلى إنهاء الحرب، وتعزيز المساعدة الإنسانية، واستئناف الانتقال نحو الحكم الديمقراطي المدني. وسعت العديد من المبادرات المدنية إلى تجنب زيادة تمكين الجهات العسكرية وتأمين انسحابها الكامل من الحكومة. وظهرت عدة مبادرات تقودها النساء، تدعو إلى وقف إطلاق النار، وتسلب الضوء على الاحتياجات الإنسانية وتدين العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وطالبت بمشاركة المرأة في مفاوضات وقف إطلاق النار وفي أي عملية سياسية مستقبلية، مشيرة إلى نقص الشمولية حتى الآن. وزار أيضاً القادة السياسيون المدنيون البلدان المجاورة للتواصل مع القادة وأعضاء السلك الدبلوماسي.

باء - الحالة الأمنية

15 - على الرغم من عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار، استمر القتال بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بلا هوادة إلى حد كبير، ولا سيما في الخرطوم ودارفور وشمال كردفان. وارتفعت أيضا معدلات الإجرام في عدة أجزاء من البلد، بما في ذلك النهب الواسع النطاق للممتلكات العامة والخاصة والمساكن والشركات والمرافق الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بشكل رئيسي. وفي 15 آب/أغسطس، بلغ عدد الضحايا في جميع أنحاء البلد 1 146 قتيلا، بالإضافة إلى 12 000 جريح وفقا لوزارة الصحة الاتحادية. ومن المرجح أن يكون هناك نقص في الإبلاغ عن الأعداد، وأنها لا تشمل الإصابات الناجمة عن النزاع القبلي. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أنه حتى 15 آب/أغسطس، كان أكثر من 4 000 قد قتلوا، من بينهم مئات المدنيين.

16 - واشتد القتال العنيف والغارات الجوية في الخرطوم وأم درمان وبحري. وتركز القتال على مناطق استراتيجية ورمزية، هي القصر الرئاسي ومجمعا جبرة واليرموك العسكريان في جنوب الخرطوم ومقر الشرطة المركزية. وشنت القوات المسلحة السودانية هجمات كبيرة، وقصفت العديد من مواقع قوات الدعم السريع في الخرطوم وبحري وبالقرب من حدود ولاية الخرطوم. ونفذت قوات الدعم السريع هجمات ضد مقر قيادة القوات المسلحة السودانية والمناطق المجاورة له، وحاصرت مواقع استراتيجية. وفي 22 حزيران/يونيه و 2 و 4 تموز/يوليه، ادعت قوات الدعم السريع أنها أسقطت طائرات حربية تابعة للقوات المسلحة السودانية. وفي 22 تموز/يوليه، زعمت أنها تسللت إلى منطقة كرري العسكرية مما أدى إلى وقوع إصابات وخسائر في المعدات في صفوف القوات المسلحة السودانية. وامتد النزاع إلى ولاية الجزيرة حيث أُفيد بوقوع غارات جوية لأول مرة في 21 و 22 تموز/يوليه، واستمرت لعدة مرات في آب/أغسطس.

17 - وفي دارفور، تصاعد النزاع إلى عنف منهجي قائم على أساس عرقي ضد المدنيين وزاد حدة التوترات القبلية. وفي 26 أيار/مايو، دعا ميني ميناوي، حاكم إقليم دارفور، المواطنين إلى حمل السلاح في ضوء تزايد انعدام الأمن. وأكدت قوات الدعم السريع سيطرتها على معظم مناطق دارفور، بما في ذلك المعابر الحدودية الرئيسية والمدن الرئيسية. وظلت الفاشر ونيالا موضع نزاع، بينما احتفظت القوات المسلحة السودانية بالسيطرة على قواعدها في زالنجي والضعين والجنينة. وفي شمال دارفور، شهدت الفاشر مواجهات في 27 أيار/مايو و 22 حزيران/يونيه، وتبادلا كثيفا لإطلاق النار في 16 تموز/يوليه. وحاصرت قوات الدعم السريع البلدة، إلى جانب اقتراب التعزيزات عبر زالنجي. وشنت أيضا هجمات في أجزاء أخرى من الولاية واحتفظت بالسيطرة على بلدات ككبابية وكتم وكافود وطويلة.

18 - وفي جنوب دارفور، وقعت اشتباكات في نيالا في 18 و 19 أيار/مايو؛ وفي 13 و 24 حزيران/يونيه؛ وفي 1 و 2 و 4 و 20 و 27 و 29 تموز/يوليه، ومن 11 إلى 16 آب/أغسطس. وشردت الاشتباكات التي وقعت في 20 تموز/يوليه أكثر من 5 000 أسرة. وقتل ما لا يقل عن 17 مدنيا في 18 و 19 أيار/مايو، وثمانية آخرين في 20 أيار/مايو، إلى جانب خسائر كبيرة في صفوف قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. ووقعت اشتباكات أيضا بالقرب من أم دافوق (12 حزيران/يونيه)، ومحلية برام (14 حزيران/يونيه)، وكاس (15 حزيران/يونيه و 6 و 16 تموز/يوليه، مع نزوح أعداد كبيرة) وفي محلية منواشي (27 حزيران/يونيه)، حيث أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع تسيطر على أم دافوق ومنواشي. وفي 16 تموز/يوليه، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في بلدة كاس، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من 4 500 إلى 5 000 شخص.

19 - وفي وسط دارفور، استؤنفت الاشتباكات في زالنجي في 16 و 18 و 19 أيار/مايو بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. واستؤنفت الأعمال القتالية في 14 و 22 حزيران/يونيه، ومرة أخرى في 27 و 31 تموز/يوليه عندما هاجمت قوات الدعم السريع مقر القوات المسلحة السودانية. وفي 27 و 28 حزيران/يونيه، هاجمت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية التابعة لها زالنجي وأفادت التقارير بأنها سيطرت على المدينة، باستثناء قاعدة القوات المسلحة السودانية والطرق المؤدية إلى الجنينة ونبالا. وفي 5 تموز/يوليه، أُبلغ عن وقوع مزيد من الاشتباكات في زالنجي ونيرتتي. وفي 7 و 8 آب/أغسطس، دفعت اشتباكات متجددة قوات الدعم السريع إلى مغادرة زالنجي، واستعادت القوات المسلحة السودانية السيطرة. لكن في 16 آب/أغسطس، أُفيد بأن قوات الدعم السريع استعادت مرة أخرى السيطرة على مواقع متعددة في زالنجي.

20 - وشهد غرب دارفور زيادة حادة في الهجمات ذات الدوافع العرقية ضد المدنيين، مما أدى إلى نزوح جماعي لقبيلة المساليت وغيرها من القبائل غير العربية. وفي الجنينة، وقعت أعمال عنف بين القبائل العربية وقبيلة المساليت في الفترة ما بين 12 و 15 أيار/مايو. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوجود مقبرة جماعية خارج الجنينة تضم جثث ما لا يقل عن 87 شخصا من قبيلة المساليت وآخرين، زُعم أنهم قتلوا على أيدي قوات الدعم السريع. وفي 7 و 8 حزيران/يونيه، تجدد القتال على أسس عرقية، وأُفيد بأن ذلك تم بمشاركة من قوات الدعم السريع والميليشيات العربية التابعة لها، مما أدى إلى نزوح المدنيين الجرحى إلى المناطق المجاورة وإلى تشاد. وفي 13 حزيران/يونيه، قُتل شقيق سلطان المساليت. وفي 14 حزيران/يونيه، قُتل حاكم غرب دارفور وزعيم التحالف السوداني، خميس عبد الله أبكر، وهو أيضا من المساليت وأحد الموقعين على اتفاق جوبا للسلام، وذلك بعد يوم من اتهامه قوات الدعم السريع بارتكاب أعمال عنف عرقي ضد المدنيين. ونسب شهود عيان هذا العمل إلى الميليشيات العربية وقوات الدعم السريع. وفي الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، حاصرت الميليشيات العربية، التي يزعم أنها مدعومة من قوات الدعم السريع، محلية مورني ومنعت السكان من المغادرة، ونهبت السوق وأحرقته، مما أدى إلى تشريد أكثر من 17 500 أسرة من بلدة مورني اعتبارا من 12 تموز/يوليه. وفي الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه، هاجمت قوات الدعم السريع، بدعم من الميليشيات العربية، سريا، شمال الجنينة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 32 شخصا وتضرر 32 000 أسرة، مع فرار معظم الناس إلى تشاد.

21 - وفي شمال كردفان، ظلت الأبيض محل تنازع مع قتال متقطع في المناطق الغربية والجنوبية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وفي أعقاب الغارات الجوية على الأبيض يومي 20 و 21 تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن قوات الدعم السريع انتقلت إلى أم روابة، حيث أقامت نقاط تفتيش جديدة واشتبكت مع المجتمعات المحلية في 23 تموز/يوليو. وفي 26 تموز/يوليه، أُفيد بأن القوات المسلحة السودانية شنت غارة جوية على طريق الأبيض - بارا - الخرطوم، فدمرت أربع مركبات تابعة لقوات الدعم السريع. وفي 1 آب/أغسطس، وصلت مركبات تابعة للقوات المسلحة السودانية إلى أم روابة وهاجمت ثلاث نقاط تفتيش تابعة لقوات الدعم السريع. وأُفيد بأن قوات الدعم السريع هاجمت أيضا بلدات الرهد وبارة وشيكان بينما وصلت القوات المسلحة السودانية إرسال تعزيزات من جنوب كردفان.

22 - وفي جنوب كردفان، حاولت عناصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فضيل الحلو التقدم في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت يومي 7 و 8 حزيران/يونيه، حاولت قواتها توسيع نطاق وجودها في برام. وفي 16 حزيران/يونيه، وقع قتال في مدينة

هيبلا، وفي 18 حزيران/يونيه، أُفيد بأن بعض عناصرها حاولوا مهاجمة معسكر للقوات المسلحة السودانية جنوب كادقلي. وفي 1 و 2 تموز/يوليه، أُفيد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/قوات فصيل الحلو استولت على قواعد إضافية للقوات المسلحة السودانية في تلودي. واستمر ورود أنباء عن وقوع اشتباكات طوال شهر تموز/يوليه في برام وهيبلا. وقامت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو بمحاصرة كادقلي وواصلت هجماتها طوال شهر تموز/يوليه. وفي 16 آب/أغسطس اشتبكت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو مع القوات المسلحة السودانية ودخلت كادقلي من منطقة حجر المك. وأسفر الحادث عن وقوع عدد غير معلوم من الضحايا المدنيين وتشريد الأفراد. وفي غرب كردفان، أُبلغ عن وقوع الاشتباكات الأولى في 21 تموز/يوليه، عندما أفادت التقارير بأن قوات الدعم السريع هاجمت نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية حول الفولة. وأشارت التقارير إلى وقوع مزيد من الحوادث في الفولة في 16 آب/أغسطس عندما تبادلت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إطلاق النيران. وفي النيل الأزرق، هاجمت قوات من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو في 25 حزيران/يونيه موقعا للقوات المسلحة السودانية جنوب الكرمك، مما أدى إلى نزوح نحو 6 000 مدني إلى إثيوبيا. واستمرت الاشتباكات المتفرقة في المنطقة، بما في ذلك في 10 و 12 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس. وفي 10 آب/أغسطس، شنت القوات المسلحة السودانية هجوما في اتجاه مواقع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو في جنوب الكرمك، تبعته تحركات برية في اتجاه جبال جيروت. واحتفظت قوات الدعم السريع بوجودها في الجزء الشمالي الغربي من جنوب كردفان وبعض أجزاء شمال كردفان حيث وقعت اشتباكات مع القوات المسلحة السودانية.

23 - وأُبلغ عن تزايد الإجرام، بما في ذلك استهداف مباني الأمم المتحدة ومساكن موظفيها. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى قوات الدعم السريع أو المجرمين العاملين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأظهرت هذه الأعمال مستوى عاليا من التنظيم وركزت على تأمين السلع الأساسية، ومنها البنزين والسيارات والغذاء والماء. وأنشأت أيضا قوات الدعم السريع قواعد في المناطق السكنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع 175 حادثا أمنيًا تضرر منها موظفو المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية. وأُفيد عن نهب نحو 60 مبنى من مباني الأمم المتحدة (مكاتب، ودور ضيافة، ومستودعات، وورش) واختطاف أو سرقة نحو 230 مركبة تابعة لمختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي 27 حزيران/يونيه، قتل مهاجمون مجهولون موظفا وطنيا تابعا لبرنامج الأغذية العالمي وابنه واختطفوا ابنا آخر بالقرب من الحدود التشادية السودانية في غرب دارفور. وفي 3 تموز/يوليه، قُتل موظف في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مقر إقامته في أم درمان على أيدي من يشتبه في أنهم أعضاء في قوات الدعم السريع.

جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

24 - لانتزاع حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين تشهد تدهورا كبيرا. وارتفعت الخسائر والإصابات في صفوف المدنيين، لاسيما في الخرطوم ودارفور. وأدى تصاعد العنف في المناطق المكتظة بالسكان في مدن ساحات القتال إلى وقوع أعداد كبيرة من إصابات المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان 655 حادثة زُعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق العنف

القبلي والاشتباكات بين العناصر المسلحة، طالت 12 629 شخصا، من بينهم 11 907 رجلا و 359 امرأة و 363 طفلا (138 فتاة و 225 صبيا). ومن بين الحوادث الـ 655 الموثقة، أفيد بأن 63 حادثة تُعزى إلى القوات المسلحة السودانية، وطالت 435 ضحية؛ وتُعزى 295 حادثة إلى قوات الدعم السريع، وطالت 477 2 ضحية؛ وتُعزى 192 حادثة بصورة مشتركة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وطالت 418 7 ضحية؛ وأفيد بأن 4 حوادث تُعزى إلى قوات الشرطة السودانية، وطالت 32 ضحية؛ وأفيد بأن 83 حادثة تُعزى إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، منها حركات مسلحة وجماعات الميليشيات، وطالت 2 087 ضحية. وأفيد بأن 18 حادثة تُعزى إلى جناة مجهولين، وطالت 180 ضحية. علاوة على ذلك، بلغ عدد ضحايا انتهاكات الحق في الحياة 3 731 ضحية (3 516 رجلا و 70 امرأة و 38 فتاة و 107 صبيان)؛ وعدد ضحايا انتهاكات السلامة البدنية 7 783 ضحية (7 478 رجلا و 130 امرأة و 67 فتاة و 108 صبيان)؛ وعدد ضحايا العنف الجنسي والجنساني 165 ضحية (4 رجال و 134 امرأة و 27 فتاة)؛ وعدد ضحايا الاعتداءات البدنية 139 ضحية (121 رجال و 13 امرأة و 5 فتيات)؛ وعدد ضحايا الاختطاف 184 ضحية (172 رجلا و 6 نساء و 5 فتيات وصبي واحد)؛ وتعرض ما مجموعه 471 شخصا (460 رجلا و 6 نساء و فتاة واحدة و 4 صبيان) للاعتقال التعسفي؛ وتعرض 6 رجال للاختفاء القسري، وجندت قوات مسلحة 150 رجلا قسرا.

26 - وظلت الغارات الجوية، التي تُعزى أساسا إلى القوات المسلحة السودانية، تسبب خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتدميرا واسع النطاق للممتلكات والبنية التحتية. ومن 7 أيار/مايو إلى 20 آب/أغسطس، ونقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مقتل ما لا يقل عن 327 مدنيا، وإصابة عدد يقدر بـ 294، بينهم أطفال، في غارات جوية منذ بداية النزاع. وفي الفترة ما بين 9 و 12 تموز/يوليه، أفيد بأن ما لا يقل عن 116 مدنيا، من بينهم أطفال، قتلوا في الغارات الجوية والقصف والهجمات الموجهة، مما جعل تلك الفترة الأكثر دموية في الخرطوم منذ بدء النزاع. وأسفرت غارتان جويتان في 11 تموز/يوليه في السوق الشعبي في أم درمان، وفي 8 تموز/يوليه في دار السلام، عن مقتل 56 مدنيا.

27 - وفي دارفور، تدهورت حالة حقوق الإنسان تدهورا شديدا وسط هجمات موجهة وأعمال عنف واسعة النطاق. وفي الجنية، وبالإضافة إلى الأعمال العدائية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تجدد العنف بدوافع عرقية. وشهدت الاتجاهات المثيرة للقلق تهديدات ومضايقات موجهة ضد حقوق الإنسان، وعمليات قتل لشخصيات بارزة في قبيلة المساليت. وخارج المدن الرئيسية في دارفور، توسعت دورة العنف مع تزايد الصبغة العرقية. وفي كتم وطويلة (شمال دارفور) ومورني ومستري (غرب دارفور)، أسفر العنف والهجمات ضد المدنيين عن مقتل ما لا يقل عن 200 مدني وإصابة كثيرين آخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويطرح استمرار تعطيل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء دارفور تحديات كبيرة أمام التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

28 - ووفقا لما أفادت به وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية السودانية، شهدت الفترة التي أعقبت اندلاع النزاع زيادة ملحوظة في العنف الجنساني في الخرطوم وجنوب دارفور وغرب دارفور، الذي يُزعم أن قوات الدعم السريع والمقاتلين التابعين لها ارتكبوها. وتلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 32 تقريرا موثوقا به عن وقوع عنف جنسي مرتبط بالنزاع، شمل 73 ضحية على الأقل. ويضم ذلك 5 حوادث في نيسان/أبريل، و 17 حادثا في أيار/مايو، و 7 حوادث في حزيران/يونيه،

وحدثين في تموز/يوليه، وحادتا واحدا في آب/أغسطس. ووقع 11 من هذه الحوادث في ولاية الخرطوم، بينما أبلغ عن وقوع الحالات المتبقية في دارفور (16)، وفي منطقتي كردفان (3)، وحالتين في الطريق الغربي بين الخرطوم ومدني وعلى الطريق بين الجينية وتشاد، على التوالي. ومن المرجح أن يكون هناك قصور شديد في الإبلاغ عن الأعداد الفعلية بسبب الوصم أو الخوف من الانتقام. وأفيد بأنه تم تحديد أفراد من قوات الدعم السريع أو رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع على أنهم مشتبه في ارتكابهم 24 حادثة، ورجال مسلحين أو رجال يرتدون زيا عسكريا آخر في 6 حوادث، وأحد أفراد ميليشيا عربية مسلحة في ارتكاب حادثة واحدة. وتشير تقديرات الشركاء في مجال الحماية إلى أنه بسبب النزاع، زاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات منع العنف الجنساني والتصدي له في عام 2023 بأكثر من مليون شخص، ليصل إلى 4,2 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. وأدى انعدام الأمن السائد والهجمات على المستشفيات إلى الحد بشكل كبير من القدرة على تقديم الخدمات للناجين.

29 - وتشير حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلى عدم وجود ملاذات آمنة ووسائل مأمونة تتيح للنساء والأطفال الإفلات من العنف. وتتعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي عندما يدهم رجال مسلحون منازلهن وينهبون ممتلكاتهن. وتتعرض النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا وفي طريقهن إلى أماكن أكثر أمانا لمخاطر متزايدة. وأشارت تقارير مثيرة للقلق إلى زيادة في حالات اختطاف النساء والفتيات، مع وجود مخاوف جدية من تعرضهن للاعتداء الجنسي أو إجبارهن على الاسترقاق.

30 - وأثر القتال بشدة على سلامة الأطفال ورفاههم، مما أدى إلى زيادة الانتهاكات الجسيمة للأطفال وقتلهم وتشويههم بنحو عشرة أضعاف. وتحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها من وقوع 311 انتهاكا ضد 261 طفلا (127 فتى و 91 فتاة و 43 طفلا جنسهم غير معلوم) في دارفور والخرطوم وشمال كردفان، مقارنة بـ 13 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأفادت هذه التقارير بأن هذه الانتهاكات تُعزى إلى اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (197)، وإلى جناة مجهولي الهوية (62)، وإلى قوات الدعم السريع (47)، وإلى القوات المسلحة السودانية (4). وتحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها من 238 حالة قتل وتشويه لأطفال (من بينهم 114 صبيا و 81 فتاة و 43 طفلا جنسهم غير معلوم) تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 عاما، معظمهم في ولايتي دارفور وشمال كردفان. وتم التحقق من تجنيد 13 صبيا تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاما من قبل قوات الدعم السريع في ولايتي الخرطوم وجنوب دارفور. وتم التحقق من عشر حالات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي شملت 10 فتيات تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عاما، ونسبت إلى قوات الدعم السريع.

31 - ومنذ الإفراج الجماعي عن السجناء في بداية النزاع، ظل الوضع في السجون مستقرا نسبيا. وفي 16 حزيران/يونيه، هاجمت قوات الدعم السريع الدببئات، شمال كادقلي، وأطلقت سراح جميع المحتجزين. واستمرت الهجمات على البنية التحتية للعدالة، ووردت أنباء عن استهداف محاكم في أم درمان ووسط دارفور ونبالا، في أغلبها بواسطة جناة غير معلومين.

32 - وفي 11 آب/أغسطس، ألغى مكتب النائب العام في ولاية كسلا أوامر اعتقال صدرت في كسلا في 3 آب/أغسطس بحق 5 من كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني السابقين، من بينهم على عثمان طه وأحمد هارون، بحجة عدم وجود أساس قانوني لفتح قضية جنائية.

33 - وتجسيدا لخطورة الوضع، في 13 تموز/يوليه، أكد كريم أ. أ. خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لمجلس الأمن في الأمم المتحدة أن مكتب المدعي العام بدأ تحقيقات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في سياق الأعمال القتالية الحالية في السودان.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

34 - تعطل النشاط الاقتصادي بشدة بسبب النزاع الدائر حاليا. وأظهر تحليل⁽¹⁾ لأدوات الاستشعار من بعد ولانبعثات ثاني أكسيد النيتروجين في التروتوسفير في الخرطوم كمؤشر على النشاط الاقتصادي انخفاضا يتراوح بين 33 و 42 في المائة في الأسابيع الثلاثة الأولى بعد بدء النزاع. وتعرضت القدرات الإنتاجية للسودان للخطر الشديد. وأدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية والقطاع المالي والممتلكات الخاصة ومرافق تصنيع الأغذية والأسواق، ونهبها وتدميرها، إلى توقف الإنتاج والأنشطة الاقتصادية. وأدى ذلك إلى بطالة جماعية، حيث يعاني الناس من حاجة ماسة إلى الدعم المالي في الأجل القصير، وإلى فرص لكسب العيش في الأجل المتوسط. وكان العبء ثقيلًا بشكل خاص على الأسر التي تعيلها نساء، حيث يتم تأمين سبل العيش من خلال العمل في الصناعات التحويلية أو في الخدمات غير الرسمية. وتعرضت المؤسسات العامة، ومن بينها فرع بنك السودان المركزي في الخرطوم، للنهب أو التدمير. وأدت الهجمات على فروع البنوك التجارية ونهب البنوك إلى خسائر مالية كبيرة، فضلا عن تآكل الثقة في القطاع المصرفي.

35 - وأشارت التقارير إلى نقص حاد في الأغذية وارتفاع الأسعار مما يجعل من الصعب بصورة متزايدة على السكان تحمل تكاليف الضروريات الأساسية. وتقيد التقارير بأن أسعار الخبز والدقيق قد تضاعفت، بينما ارتفعت أسعار السكر وزيت الطهي بأكثر من 50 في المائة. وظل هناك نقص في السلع المستوردة مثل دقيق القمح والأدوية الطبية والنفط. وأثر عبء زيادة الأسعار بشكل غير متناسب على أفقر السودانيين، الذين لم يتمكن الكثير منهم من الفرار.

هاء - الحالة الإنسانية

36 - إن أثر النزاع على الحالة الإنسانية في السودان كارثي. فقد توقفت الأنشطة الإنسانية بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، الذي تقاوم بسبب النهب الواسع النطاق للأصول المخصصة للعمل الإنساني، بما فيها اللوازم والمعدات المكتبية والمركبات. وكان عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية قبل اندلاع النزاع، عددا قياسيا بلغ 15,8 مليون شخص، أي ثلث السكان. وارتفع العدد إلى 24,7 مليون في أيار/مايو، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 57 في المائة. وزادت احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 بنسبة 47 في المائة، لتصل إلى 2,6 بليون دولار، لم يرد منها سوى 25,7 في المائة فقط حتى 20 آب/أغسطس.

37 - وشُرِدَ أكثر من 4,3 ملايين شخص بسبب النزاع، من بينهم أكثر من 3,4 ملايين مشرد داخليا، وحوالي 922 000 لاجئ في إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومصر وذلك حتى 17 آب/أغسطس. ويشمل هذا الرقم أكثر من 211 000 لاجئ عائد، عاد معظمهم إلى جنوب السودان،

(1) انظر Hala Abushama and others, *Monitoring indicators of economic activity in Sudan amidst ongoing conflict using satellite data*, Sudan Strategy Support Program Working Paper 7 (Washington, D.C., 2023).

وأكثر من 691 000 لاجئ سوداني. وعبر أكثر من 366 400 شخص إلى تشاد بسبب القتال في دارفور، وخاصة غرب دارفور. وفرت الغالبية العظمى من المشردين داخليا من ولاية الخرطوم (74 في المائة، 2,6 مليون)، تليها شمال دارفور (8,1 في المائة)، وجنوب دارفور (7,4 في المائة)، وغرب دارفور (4,8 في المائة)، ووسط دارفور (4,28 في المائة)، وشمال كردفان (0,51 في المائة)، وجنوب كردفان (0,48 في المائة)، والجزيرة (0,01 في المائة). وبقي معظم المشردين مع المجتمعات المضيفة، بينما لجأت نسبة صغيرة منهم إلى المخيمات أو الملاجئ، مما زاد من الضغط على الخدمات المتاحة. وضمت الولايات التي تستضيف أكبر عدد من النازحين ولاية نهر النيل (14,6 في المائة) والولاية الشمالية (10,6 في المائة) وسنار (8,2 في المائة) والنيل الأبيض (8,15) وشمال دارفور (8 في المائة).

38 - وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت التقارير أن ما يقدر بنحو 26 200 شخص قد نزحوا إما داخليا أو إلى إثيوبيا بسبب القتال بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو والقوات المسلحة السودانية في ولاية النيل الأزرق في أواخر حزيران/يونيه. وفي جنوب كردفان، نزح ما يقدر بنحو 5 200 شخص داخليا بسبب النزاع بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو، وبين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بينما نزح حوالي 50 700 شخص في غرب كردفان. وبين 15 و 17 آب/أغسطس، كان هناك 6 704 أشخاص نازحين داخليا في كادقلي نتيجة للنزاع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل الحلو والقوات المسلحة السودانية. وفر حوالي 148 700 شخص من القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ولجأوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في ولاية جنوب كردفان.

39 - وحرّم النزاع ملايين الأشخاص من الحصول على الأغذية والمياه والمأوى والكهرباء والخدمات الأساسية، بما في ذلك التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وأدى القتال الواسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان وحول البنية التحتية الحيوية إلى تعطيل النظام الصحي بشكل كبير. وأفادت منظمة الصحة العالمية بحدوث زيادة في عدد الهجمات واحتلال المرافق الصحية من قبل الأطراف المتحاربة. وتحققت منظمة الصحة العالمية من 53 هجوما على مرافق الرعاية الصحية، أسفرت عن 11 حالة وفاة و 38 إصابة في الفترة بين 15 نيسان/أبريل و 20 آب/غسطس. وكان أكثر من 80 في المائة من المستشفيات في البلد معطلا، ومنها مستشفيات الولادة. وازداد تفشي الأمراض، بما في ذلك الملاريا والحصبة وحمى الضنك والإسهال المائي الحاد، بعد أن كانت تحت السيطرة قبل النزاع وذلك بسبب تعطل خدمات الصحة العامة. وفرضت القدرة المحدودة على الحركة وانعدام الأمن السائد تحديات أمام حصول النساء على الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الإنجابية. وكان هناك نقص في الموارد الطبية لعلاج الناجيات من العنف الجنساني. ومن بين الـ 11 مليون شخص في السودان الذين يحتاجون إلى مساعدة صحية عاجلة، هناك 2,64 مليون امرأة وفتاة في سن الإنجاب، من بينهن أكثر من 260 000 امرأة حامل.

40 - وقدمت العديد من مجموعات الإغاثة المجتمعية، مثل غرف الاستجابة لحالات الطوارئ المؤلفة من لجان المقاومة، مساعدات إنسانية سريعة وحاسمة في المناطق المتضررة بشدة من خلال دعم المستشفيات، وتأمين إمدادات الأغذية والمياه، ومساعدة النساء والأطفال المنكوبين. وتسعى وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إلى تعزيز المشاركة في هذه المبادرات المحلية للاستجابة للاحتياجات الهائلة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز التقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

41 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تنفيذ مهام مساعيها الحميدة دعماً للجهود الرامية إلى إنهاء النزاع والإعداد للعودة في نهاية المطاف إلى عملية انتقال سياسي شاملة. وظلت البعثة على اتصال بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لحثهما على وقف القتال وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وشاركت أيضاً مع الحركات المسلحة والسلطات الإقليمية في دارفور والمنطقتين في الاضطلاع بجهود لمنع نشوب النزاعات. واشتركت البعثة مع ممثلي المبادرات التي يقودها المدنيون السودانيون والتي تهدف إلى وضع نهاية للحرب واستئناف العملية الانتقالية، في سماع أصواتهم وإعلانها بشأن المضي قدماً. وشمل ذلك اتصالات مع التحالفات السياسية والمجتمع المدني ولجان المقاومة. وعقدت البعثة المتكاملة أكثر من عشر مشاورات افتراضية مع الجماعات النسائية والناشطات في مجال حقوق المرأة من أجل الاستماع إلى وجهات نظرهن وتوثيقها بشأن وضع نهاية للحرب ومشاركة المرأة في مفاوضات وقف إطلاق النار، والاحتياجات الإنسانية المتميزة للمرأة والتقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، ودور المرأة في العملية السياسية والعملية الانتقالية في المستقبل. وواصلت البعثة أيضاً رصد الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مع الحفاظ على المشاركة الاستراتيجية والدعوة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

42 - وواصلت البعثة المتكاملة تشجيع الجهود الرامية إلى كفالة اتساق مبادرات الوساطة الدولية والإقليمية. وأيدت الجهود الرامية إلى دفع مبادرات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك محادثات جدة، إلى الأمام، وظلت البعثة أيضاً داعمة للمبادرات الأخرى، بما في ذلك المبادرات التي عقدت في توغو ومصر. ومثلت الأمم المتحدة في الفريق الأساسي للاتحاد الأفريقي بغية مواءمة المبادرات الإقليمية والدولية. وعمل الممثل الخاص عن كذب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، بما في ذلك خلال زيارته إلى أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 7 إلى 9 حزيران/يونيه ومن 3 إلى 5 تموز/يوليه. وواصل أيضاً التنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي خلال زيارته إلى بروكسل، بلجيكا، يومي 11 و 12 تموز/يوليه.

باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

43 - في أعقاب اندلاع القتال، تعاونت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة المتكاملة، مع الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام وحثتها على البقاء على الحياد. وفي 17 و 23 أيار/مايو، دعمت اللجنة سلطات الدولة وقادة المجتمع المحلي من بُعد في التفاوض على اتفاق وقف إطلاق النار المجتمعي في شمال وجنوب دارفور الذي كان ساريا حتى أواخر أيار/مايو، وتنفيذه. وساعد ذلك على الحد من العنف ويسر الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. وبُذلت جهود مماثلة لتحقيق تهدئة مؤقتة في ولايات دارفور الثلاث الأخرى. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات بسبب الوضع الأمني وضعف الاتصال. وعلاوة على ذلك، أيدت لجنة وقف إطلاق النار الدائم الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين القوات المسلحة السودانية المحلية وقادة قوات الدعم السريع لتخفيف حدة التوتر في جميع أنحاء دارفور. وعقب إجلاء موظفي الأمم المتحدة الدوليين، ظلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم على اتصال منتظم بأعضائها

الوطنيين في الميدان لرصد الحالة الأمنية، والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار، والحث على وقف تصعيد القتال.

جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

44 - وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الناتجة عن استمرار القتال، واصلت البعثة المتكاملة دعم تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وتلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ووثق تقارير عن انتهاكات وتجاوزات مزعومة لحقوق الإنسان، منها العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. واعترافاً بالانهيار الكبير لسيادة القانون، عززت البعثة المتكاملة قدرتها على رصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، واشتركت مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المحليين والدوليين في جمع الأدلة اللازمة لمحاكمات جنائية محتملة.

45 - واستمرت البعثة في التشاور مع جماعات المجتمع المدني السودانية والمدافعين عن حقوق الإنسان داخل البلد وخارجه، حيث وتم تبادل العديد من الشواغل وتبنيهاات الإنذار المبكر. واستمرت المشاورات بشأن المساعدة التي يمكن تقديمها في مجال بناء القدرات لجماعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بهدف تعزيز رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وواصلت البعثة المتكاملة التواصل مع الأطراف المتحاربة بشأن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات وتذكيرها بالتزاماتها الدولية. وتواصلت أيضاً مع أوساط الضحايا في بورتسودان للاطلاع على مخاوفهم واحتياجاتهم من الحماية.

46 - وواصلت وكالات الأمم المتحدة التواصل مع ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأتاح صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الشريكة إدارة حالات العنف الجنساني والرعاية الجنسية والإنجابية الحرجة، بما في ذلك الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. ودعمت المنظمة أيضاً وجود مساحات آمنة للنساء والفتيات، ووزعت حقائب اللوازم الصحية النسائية، وقدمت تدريباً لمقدمي الخدمات، ووسعت نطاق الخدمات من بُعد حيثما تعطلت إمكانية الوصول الفعلي. وكتفت الأمم المتحدة أيضاً أنشطة الدعوة المشتركة. وفي 5 تموز/يوليه، وجه رؤساء الوكالات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، دعوة مشتركة لوضع حد فوري للعنف في السودان، بما في ذلك العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب لإرهاب الناس.

47 - وشاركت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام في التصدي للنزاع. وبثت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام رسائل للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والراديو. ولمواجهة الخطر المتزايد الذي تشكله الذخائر غير المتفجرة في المناطق الحضرية الرئيسية، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتوسيع نطاق أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وأنشأت خطاً ساخناً للإبلاغ. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إحاطات عن السلامة من الذخائر المتفجرة إلى 66 شخصاً يعملون في مجال المساعدة الإنسانية (18 امرأة و 48 رجلاً) يمثلون تسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة و 16 منظمة غير حكومية في بورتسودان والدمازين. وبدأت الدائرة أيضاً في تحديد ووضع قاعدة بيانات عن التلوث بالمتفجرات، وإقامة اتصالات مع الشركاء في المجال الإنساني لتقديم الدعم لأنشطة الاستجابة في حالات الطوارئ.

دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

48 - أدت تحديات عديدة، منها انعدام الأمن، ونقص التمويل، والعوائق البيروقراطية التي تحول دون الوصول، ونهب المباني الإنسانية والمستودعات، إلى إعاقة إيصال المساعدة. ولم يتسن إيصال الإمدادات الإنسانية إلى مناطق خارج عواصم الولايات بسبب انعدام الأمن. ومع ذلك، واصل العاملون في المجال الإنساني تقديم المساعدة حيثما أمكن ذلك. وتم الوصول إلى ما يقرب من 3 ملايين شخص بالمساعدة منذ نيسان/أبريل. وشمل ذلك أكثر من 1,3 مليون شخص حصلوا على مساعدات نقدية أو مساعدات غذائية عينية، وأكثر من 713 000 شخص حصلوا على خدمات صحية متكاملة، وأكثر من 957 000 شخص حصلوا على خدمات المياه الأساسية.

49 - وتولت كليمنتين أوو نكويتا - سلامي، نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، منصبها في 15 أيار/مايو، وأوفدت إلى بورتسودان في 8 حزيران/يونيه. وبدأ فريق الأمم المتحدة القطري حواراً مع الشركاء الإنمائيين لإعداد استجابات لبناء القدرة على الصمود والتعافي. ووفر هيكل الأمم المتحدة للتمويل الجماعي في السودان، بما في ذلك صندوق بناء السلام والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في السودان، نقاط دخول ممكنة للمناقشة مع الجهات المانحة بشأن دعم تحقيق الاستقرار على مستوى المناطق. واستكشف فريق الأمم المتحدة القطري إمكانية إعادة برمجة الأموال الموجودة وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الجديدة في المناطق الأكثر استقراراً في السودان.

50 - وفي 19 حزيران/يونيه، عقدت الأمم المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والاتحاد الأوروبي حدثاً رفيع المستوى لإعلان التبرعات أسفر عن تمويل بقيمة 1,5 بليون دولار لجهود الإغاثة في السودان والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين.

هاء - المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

51 - نظراً لاستمرار القتال في السودان والمخاطر الأمنية في الخرطوم وغيرها من مواقع البعثة، قررت الأمم المتحدة إعادة تشكيل وجود البعثة مؤقتاً وإنشاء مكتب مؤقت للبعثة المتكاملة في نيروبي. وتولت نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية قيادة وجود البعثة المتكاملة في السودان من بورتسودان، بدعم من عدد محدود من أفراد البعثة، بينما عمل الممثل الخاص من نيروبي. واستضاف مكتب المبعوثة الخاصة للقرن الأفريقي في أديس أبابا فريق اتصال صغيراً.

52 - وانتُدب ما مجموعه 91 موظفاً، من بينهم 41 موظفاً دولياً و 50 موظفاً وطنياً، للعمل في بورتسودان وتم إيفاد ضابطي اتصالات سياسية للعمل في أديس أبابا. وانتُدب الموظفون الدوليون المتبقون للعمل في نيروبي ورُفعت حالة الإجلاء عن جميع الموظفين الدوليين التابعين للبعثة المتكاملة في 27 تموز/يوليه. وواصل الموظفون الذين يعملون في هذه المواقع الثلاثة عملهم من خلال عقد اجتماعات عبر الإنترنت وبالتواجد الشخصي على حد سواء مع أصحاب المصلحة السودانيين والشركاء الإقليميين والدوليين. وتتوقف فعالية هذا النموذج جزئياً على نشر الموظفين الدوليين المنتدبين للعمل في بورتسودان في الوقت المناسب، وقدرة الموظفين الآخرين على دخول السودان من أجل عمليات نشر قصيرة استناداً إلى الاحتياجات التشغيلية على أساس التناوب. فقد انتهت صلاحية تأشيرات الإقامة والتأشيرات المتعددة الدخول

لمعظم الموظفين الدوليين في البعثة المتكاملة في نهاية حزيران/يونيه، وتنتظر تجديدها من جانب حكومة السودان. وكانت هذه العملية بطيئة جدا بسبب القدرة التشغيلية المحدودة للمؤسسات الحكومية.

53 - وأوقفت البعثة مؤقتا جميع عمليات التوظيف والإلحاق بالعمل باستثناء تلك التي تعتبر بالغة الأهمية. وقامت أيضا بالفصل الإداري لفرادى ضباط الشرطة المعينين في الوحدة الاستشارية للشرطة، ولم تمدد تعيينات ضباط الاتصالات العسكرية في لجنة وقف إطلاق النار الدائم. وفي 20 آب/أغسطس، كان عدد موظفي البعثة 250 موظفا مدنيا، وشرطيين، و 13 مراقبا عسكريا.

رابعاً - ملاحظات

54 - دخل النزاع المهلك بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شهره الخامس، ملحقاً معاناة لا يمكن تصورها بالشعب السوداني، ومسببا كارثة إنسانية على الصعيد الوطني. والخسائر التي أحدثها هذا النزاع غير مقبولة. فعدد الجرحى والقتلى والمشردين يزداد كل يوم. ويجب الاستجابة لنداء الشعب السوداني من أجل السلام الآن.

55 - وعلى الرغم من الالتزامات المعلنة بعدة اتفاقات لوقف إطلاق النار، يواصل الجانبان السعي إلى تحقيق نصر عسكري. وكلما طال أمد النزاع، زادت صعوبة وقفه. ويمكن أن تؤدي التعبئة العرقية المتزايدة وزيادة الهجمات ذات الدوافع العرقية إلى اندلاع حرب أهلية شاملة، مع احتمال أن يكون لها أثر أكثر تدميرا على الشعب السوداني والمنطقة وخارجها. فوحدة الدولة السودانية والحفاظ عليها واستقرار المنطقة على المحك. ولقد حان الوقت لأن يُلقي قادة الجانبين أسلحتهم، وأن يجنّبوا الشعب السوداني المزيد من الألم والمعاناة.

56 - وأرحب بجهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنهاء النزاع. والأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بتعزيز الدعم المقدم لهذه العمليات. وأشيد أيضا بالجهود الحاسمة التي تبذلها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لتيسير وقف إطلاق النار، الذي مكن من إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وأرحب بالبيان الهام الصادر عن قمة الدول المجاورة للسودان في القاهرة. ويتمثل العنصر المشترك بين تلك المبادرات في الدعوة إلى وقف دائم للأعمال القتالية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والمشاركة مع أصحاب المصلحة المدنيين في عملية سياسية شاملة للجميع. وأحث الأطراف على العودة إلى محادثات جادة بحسن نية للتوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن وإرساء الأساس لتعافي السودان.

57 - وأحث الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية على ضمان اتساق جهود الوساطة لإجبار الأطراف على وقف الأعمال العدائية والدخول في حوار سلمي لحل النزاع. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان استكشاف سبل بذل المساعي الحميدة دعما لجهود السلام. وأنا على استعداد لمناقشة المزيد من التدابير مع قادة العالم لتعزيز التنسيق الدولي دعما للسلام والاستقرار في السودان.

58 - وهناك مخاوف جدية من أن يؤدي القتال الدائر إلى تآكل الحيز السياسي المتاح للمدنيين ويقوض احتمالات حدوث انتقال ذي مصداقية بقيادة مدنية. ومن الأهمية بمكان ألا تطغى أصوات الرصاص على أصوات المدنيين، وأن يتم الوفاء بوعد الفترة الانتقالية، وهو إقامة حكومة مدنية بالكامل وذات مصداقية

وديمقراطية. ومن الضروري دعم المشهد السياسي المدني المتطور، بما في ذلك القوى السياسية وجماعات حقوق المرأة ولجان الشباب والمقاومة، وإعلاء أصواتها. وفي الوقت نفسه، أحث القادة السياسيين السودانيين على تحية خلافاتهم جانبا والعمل معا لإخراج السودان من هذه الأزمة العميقة.

59 - وتواصل الجماعات النسائية التعبئة ضد الحرب. وتقف الناشطات في مجال حقوق المرأة من جميع الأعمار في طليعة الجهود المدنية للضغط على الأطراف لوقف العنف والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف جميع أشكال العنف ضد المرأة. ومع ذلك، لا تزال الناشطات على هامش مفاوضات وقف إطلاق النار وجهود الوساطة الحالية. وأحث جميع الأطراف على الاستجابة لدعوتهم لإشراكهم في مفاوضات وقف إطلاق النار وأي عملية حوار في المستقبل. وستواصل البعثة المتكاملة دعم الجماعات النسائية وإعلاء أصواتها.

60 - وأدت الأعمال القتالية الجارية إلى انهيار سيادة القانون وحماية المدنيين. ويساورني قلق عميق إزاء الهجمات الموجهة ضد المدنيين وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وأدين بشدة الهجمات ذات الدوافع العرقية في دارفور والقتل الشنيع لوالي غرب دارفور وعدد لا يحصى من السودانيين الآخرين. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ولا يزال الإفلات من العقاب السائد والخروج عن القانون الذي ظهر خلال النزاع يفضحان مواطني الضعف المدنية ويزعزعان استقرار المجتمعات والمؤسسات ويزيدان من الاستقطاب العرقي. وأدعو الأطراف المتحاربة والجهات المسلحة غير التابعة للدولة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الامتناع عن شن هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، واحترام الحق في الحياة. ومما يشجعني أن المجتمعات المحلية وسلطات الولايات قد اتخذت في بعض المناطق تدابير استباقية للتوسط والمساعدة في تهدئة الوضع.

61 - وأشعر بالجزع إزاء التقارير المتزايدة عن العنف الجنساني في السودان، وأكرر النداء المشترك الذي وجهته وكالات الأمم المتحدة من أجل وضع حد فوري لاستخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. وتحمل الأطراف المتحاربة مسؤولية منع العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات الخاضعة لقيادتها والمعاقبة عليه. وأدعو الأطراف إلى العمل مع ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بشأن التدابير الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، مثل إعلان عدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنسي، ووضع إجراءات للمساءلة، وإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق لإجراء الرصد وتقديم الخدمات. وأدعو جميع الوسطاء إلى المساعدة في تأمين التزامات ثابتة من الأطراف المتحاربة لوقف جميع أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع وضمان ترسيخ هذه القضية في عمليات السلام الجارية.

62 - وتستلزم الزيادة الكبيرة في الاحتياجات زيادة العمليات الإنسانية وأنشطة الاستجابة، التي يجب أن تدعمها موارد مالية وبشرية كبيرة. وأشكر البلدان المانحة على تعهداتها بتمويل جهود الإغاثة المنقذة للحياة في السودان. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة لأن خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وثمة حاجة إلى تمويل إضافي فوري ومرونة من الجهات المانحة لضمان التوسع السريع في العمليات والتمكين من استمرار إيصال المساعدة الإنسانية الأساسية المنقذة للحياة إلى الفئات الضعيفة المحتاجة. وأحث أيضا السلطات السودانية على تيسير جميع الجهود الإنسانية المبذولة من أجل تخفيف معاناة الشعب السوداني.

63 - وأشكر البلدان المجاورة للسودان على استمرارها في استضافة اللاجئين السودانيين وتقديم الدعم اللوجستي للعمليات الإنسانية، بما في ذلك العمليات الإنسانية عبر الحدود. وأحث المجتمع الدولي على تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين السودانيين. وأعرب أيضا عن تقديري للدول الأعضاء التي تستضيف حاليا الوجود المؤقت لفريق الأمم المتحدة القطري للسودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بما فيها حكومات إثيوبيا والأردن وكينيا ومصر. فلولا دعمها لما تمكنت الأمم المتحدة من مواصلة عملياتها في السودان.

64 - وأشعر بالجزع إزاء استمرار تدمير الآفاق الاقتصادية للسودان في وقت يواجه فيه السودان بالفعل تأثيرات اقتصادية معاكسة غير مواتية. فخروج الشركات سيكون له أثر طويل الأجل على آفاق التعافي وإعادة الإعمار وذلك ما أن تقرر الأطراف المتحاربة إسكات أسلحتها. وسيكون للأعمال القتالية أثر سلبي أيضا على الموسم الزراعي المقبل في أجزاء من البلد، مما سيؤدي إلى تدهور الأمن الغذائي ويؤدي إلى زيادة أخرى في أسعار المواد الغذائية.

65 - ويؤسفني قرار وزارة الخارجية السودانية إعلان ممثلي الخاص شخصا غير مرغوب فيه، وأدكر بأن مبدأ الشخص غير المرغوب فيه لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد دعوتي إلى حكومة السودان التقيد بالأطر القانونية المنطبقة على الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاق مركز البعثة المتكاملة. وأحث أيضا حكومة السودان على كفالة دخول موظفي الأمم المتحدة وشركائها في البلد في الوقت المناسب وتحركهم دون عوائق لتقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه. ويشمل ذلك ضمان الموافقة في الوقت المناسب على طلبات التأشيرة المعلقة، وتيسير تصاريح السفر، والتخليص الجمركي.

66 - وأود أن أوجه الشكر لفولكر بيرتس، ممثلي الخاص، وكليمنتين أوو نكويتا - سلامي، نائبة ممثلي الخاص، ولجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، على ما يبذلونه من تقانٍ مستمر وما يبذلونه من جهود متواصلة دعما للسودان وشعبه. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الشعب السوداني.